الفصل الثانى
القطاع العام

بعد فشل النظامين الرأسمالى والاشتراكى برز نظام عملى جديد، هو نظام القطاع العام، لا يبحث عن جذور له فى فلسفات النظم السابقة، وإنما يعتمد على الواقع العملى فى التنظير والتخطيط. وهو لا يبحث فى أكثر من تحقيق النفع واجتناب الضرر ليعتبر أن ذلك الحق، دون البحث فى خلفية فلسفية أو الالتزام بثوابت معينة. وهذا ما انتهت إليه أمريكا وفلسفته بما يسمى «البراجماتزم» أو «الذرائع»، وانطلقت إليه روسيا على يد «جورباتشوف» فى أواخر الثمانيات باسم البروسترويكا.

والدارس للواقع العالمى يجد أن الموقف الفكرى للاشتراكية تراجع مقتربا من الرأسمالية بإباحته الملكية واعتماده على الضرائب، والموقف الرأسمالى يقترب من الاشتراكية بزيادة دور الدولة بالتأميم والاستثمار والإنفاق.

وهنا نقف على مشارف نظام اقتصادى مشترك وإن اختلفت درجته بين الرأسمالية والاشتراكية والقطاع العام.

والاشتراكية بشكلها النظرى انتهت اليوم. فقد عادت روسيا إلى الملكية الفردية على حذر، وأصبحت الضرائب والفوائد جزءًا رئيسياً من إيراداتها. فقد جاء فى الدستور السوفيتى من زمن فى المادة العاشرة (إن حق الملكية الشخصية للمواطنين فى دخلهم وتوفيرهم الناجمين عن عملهم فى مساكنهم واقتصاديات بيتهم الإضافية وفى الحاجات والأدوات المنزلية، وفى الأشياء ذات الاستعمال الشخصى والراحة، وكذلك حقهم فى إرث الملكية الشخصية حق مصون بموجب القانون). وفى لمواد ٧،٩،١٠ من الدستور السوفيتى نظمت الملكية الخاصة. فللصانع غير الأجير كصانع الأحذية مثلا حق فى تملك وسائل الانتاج وثمرات عمله بشرط عدم استغلال عمال أجراء. وأيضاً للمزارع الحق فى تملك المواشى والطيور والأدوات الزراعية البسيطة ومنتجات حقله ومنزل للسكن والأدوات المنزلية، مع ملاحظة أن الأرض المقام عليها السكن والأرض الزراعية ملك للدولة وليس له فيها إلا حق المنفعة، والمدخرات لا يستطيع الأفراد

ستغلالها إلا فى الاستهلاك أو إيداعها فى بنوك التوفير أو استثمارها فى قروض لدولة[١٣] وحق الإرث معترف به فى مختلف صور تلك الملكيات الخاصة.

وأخيراً عاد جورباتشوف كما رأينا إلى نظام السوق والملكية الخاصة من أوسع الأبواب.

ولم تسفر زيادة أهمية القطاع العام عن اختفاء الضرائب بل على العكس فقد أصبحت أداة هامة لتحويل الجزء الأكبر من إيرادات المشروع إلى الدولة – وإن أنكر البعض على هذه الأداة صفة الضريبة – ولعل الإبقاء عليها يرجع إلى العديد من الأسباب، ومنها وجود قطاعات اقتصادية متعددة تختلف فى درجة تشريكها وفى درجة ارتباطها بميزانية الدولة، بالإضافة إلى اتجاه هذه الدول إلى منح المزيد من السلطات للوحدات الاقتصادية، هذا مع تعذر الاعتماد كلية فى التخطيط على نظام الأسعار وحده.

ولكن الاتجاهات العكسية للاشتراكية من إباحة التميز بين الدخول والسماح للملكية الخاصة والاتجاه إلى اللامركزية زاد من دور الضريبة فى البنية الاقتصادية حتى وصلت إلى ضريبة على رأس المال الثابت سنة ١٩٦٥ فى الاتحاد السوفيتى ضاربين عرض الحائط بأصول النظرية التى ترى أنه عقيم وأن القيمة كلها للعمل.

وبينما نجد الضرائب على الدخل لا تمثل فى الاتحاد السوفيتى إلا ٧٪ فقط من الإيرادات الضريبية، نجد الضرائب على الإنفاق تصل إلى ٨٠٪ فى موازنة سنة ١٩٦٧.

كذلك أيضا لم يتلاش نظام الاقتراض من الجماهير، ولم يكن من الغريب أن نرى فى شوارع موسكو دعوة مفتوحة لإقراض الدولة بفائدة، وقد كانوا يعتبرونها سرقة وجزء من فائض القيمة.

والقطاع الأكبر من القروض الخارجية من الدول الرأسمالية وغالباً ما تتم لأسباب سياسية، كما هو الوضع بالنسبة ليوغوسلافيا التى بدأت فى المرحلة الأخيرة نتيجة للتقارب بين كلا المعسكرين. وليس من المستغرب أن تكون روسيا فى مقدمة الدول المدينة حيث بلغت ديونها ٢٣ بليون دولار سنة ١٩٨٣م.

---

(١٣) القانون الدستورى والنظم السياسية د. عبدالحميد متولى – د/ حسن عصفور، د/ محسن خليل – ص ١٤٨، ١٤٩ منشأة المعارف الاسكندرية سنة ١٩٧٦.

والرأسمالية تعد الحرب العالمية الأولى، نهاية لمرحلة النظام الحر، وبداية لمرحلة جديدة تتميز أساسا بازدياد وظائف الدولة التى بلغت مداها فى خلال الحرب العالمية الأخيرة وما بعدها، إلا أن تدخل الدولة كان قليلا فى البدء، وكان القصد منه هو تحويل مطالب الحرب المتزايدة والاستجابة المحدودة لعلاج المظالم الاجتماعية كإعانة المتعطلين، ومساعدة الشركات للخروج من الأزمات، والتوسع فى الخدمات تحت ضغط الحاجة.

وقد أدى هذا التدخل إلى زيادة حجم الميزانيات أى إلى زيادة النفقات والأعباء المالية. مما أدى إلى زيادة الضرائب والالتجاء إلى القروض.

ثم خرج العالم عن نظام الذهب – عدا أمريكا(١٤)– وأخذ فى الحصول على مورد من إصدار كميات من الأوراق النقدية الإلزامية، وهذا ما يسمى بالإنفاق بالعجز.

ولقد كانت السياسة المالية للدولة محدودة من قبل، لا تتدخل إلا عند الضرورة، حتى كانت أزمة ١٩٢٩ – ١٩٣١ م وأصابت البطالة الأعداد الهائلة من العمال نتيجة لزيادة الاحتكارات وإفقار جماهير الناس ونهم البنوك فى الحصول على الربا بزيادة إصدار الائتمان، والإقراض بدون مقابل من الأرصدة الجارية اعتمادا على عادة السحب لأصحاب الودائع الجارية. وبدلا من أن تعالج الداء لأصلى من ممارسة الحرام بمنع الربا والاحتكار، زادت الدولة تدخلها بالنفقات بحجة تنشيط الطلب الفعال عن طريق الإنفاق بالعجز.

فلقد انتقد «كينز» قانون «ساى» للأسواق لأنه يتجاهل جانب الطلب بزعم أن العرض يخلقه دائما. ومن ثم كان فى الإمكان ظهور البطالة الإجبارية وانتشار الكساد، وحمل على «فلسفة اليد الخفية» مؤكداً وجود التعارض بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة.

ونظرا لأن الفرد ليس دائما فى سلوكه الاقتصادى على درجة من الرشاد تمنعه من الخطأ كما ادعى الكلاسيك، كان على الدولة واجب التدخل لعلاج الخلل وسد الثغرة.

---

(١٤) خرجت عن نظام الذهب سنة ١٩٧٣

ومن هنا جاء كينز بعد الكساد الكبير بمبدأ «مرونة الميزانية Flexable Budget» ويقوم على أنه يمكن القضاء على البطالة عن طريق التمويل بالعجز لتمويل الزيادة فى النفقات العامة مما يزيد الطلب الكلى على العرض الكلى. والعكس فى حالة التضخم يمكن الحد من الإنفاق بزيادة الضرائب مما يحد من الطلب الكلى حتى يساوى العرض الكلى.

ثم جاء «هانسن» رافضاً مبدأ الحياد المالى داعيا إلى مبدأ المالية المعوضة أو الوظيفية.

ويحدد «مسجريف Musgrave» أسس المالية التعويضية فيما يلى:

١ – إذا سادت البطالة الإجبارية. يزداد مستوى الطلب ليرفع الإنفاق الكلى إلى الحد الذى يصل بحجم الإنتاج إلى مستوى العمالة الكاملة.

٢ – إذا ساد التضخم ينقص مستوى الطلب وينقص الإنفاق الكلى إلى قيمة الناتج، مقاساً بالأسعار الجارية لا الأسعار المتزايدة.

٣ – إذا سادت العمالة الكاملة وبقى مستوى الأسعار يحتفظ بمستوى الإنفاق النقدى الكلى لمنع البطالة والتضخم.

ومن أهداف المالية العامة:

١ – توفير السلع الاجتماعية أو العملية التى يقسم فيها استعمال الموارد بين السلع الخاصة والسلع العامة. أو ما يسمى بمعامل تخصيص الموارد.

٢ – العدالة فى توزيع الدخل والثروة وهو ما يسمى بمعامل التوزيع.

٣ – استخدام الموازنة لتحقيق أكبر قدر من العمالة ودرجة معقولة من ثبات مستوى الأسعار، ومعدل سليم لنمو الاقتصاد، وهو ما يسمى بمعامل الاستقرار(١٥).

ويتحدث البنك الدولى عن هذه الظاهرة فيقول:

ومنذ الحرب العالمية الثانية وكثير من اقتصادى التنمية وراسمى سياستها يؤكدون الأهمية المتنامية للقطاع العام باعتبارها عنصرا طبيعيا بل ضروريا للتنمية. فعلى الحكومات فيما يمكن أن يسمى بوجهة نظر (المصلحة العامة) أن تتدخل لترعى

(15) Public Finance In Theory and Practice, R.A. Musgrave, P.B. Musgrave, Op. Cit. pp. 6,23.

التنمية، ذلك أن التفاعل غير المقيد للعناصر الخاصة لا يحقق أهداف الكفاءة، والنمو والاستقرار على نطاق الاقتصاد كله، والتخفيف من حدة الفاقة.

ووفقا لهذا الرأى، فإن الأسواق الحرة تقصر عن توفير السلع (العامة) مثل الدفاع الوطنى، والقانون والنظام، والتعليم الابتدائى، والخدمات الصحية الأولية والبنية الأساسية، والبحث والتنمية. وهى سلع تعود على الناس بمنافع تتجاوز تلك التى تعود على المنتجين أو المستهلكين، وبالمثل فإن الأسواق يمكن أن تؤدى إلى إنتاج فيض من السلع تفرض من التكاليف ما يتجاوز التكاليف التى يتحملها المنتج: كتكاليف اكتظاظ حركة المرور، والتلوث، ونضوب الموارد الطبيعية،... الخ. يضاف إلى ذلك أن قيام الاحتكارات، والافتقار إلى أسواق متطورة تطوراً تاماً (ولاسيما أسواق رؤوس الأموال والتأمين). ووجود ثغرات فى توفير المعلومات ربما أدت إلى تخصيص غير كفؤ للموارد وغلت معدلات للادخار والاستثمار تقل عن الحد الأمثل.

ومن هنا فإن آلية السوق قد تتمخض عن نمو غير كاف وأوجه خلل فى الموازين على نطاق الاقتصاد كله، مثل أوجه عجز ميزان المدفوعات والبطالة. وبناء على وجهة نظر المصلحة العامة، فإن حالات الإخفاق من جانب السوق تحتاج إلى تصحيح من ناحية الحكومات من خلال التوفير العام للسلع والخدمات، والادخار والاستثمار العام، ومن خلال الضرائب والدعم واللوائح التنظيمية.

وهذا النهج يحتفظ للحكومة بمكان خاص فى التأثير على توزيع الدخل والتخفيف من حدة الفاقة. ويجادل البعض بأن حدوث الفقر الذى تقرره السوق هو أمر لا يتسم دائما بالعدالة أو بالسلامة، ولهذا يجوز للحكومة بل ينبغى لها أن تتدخل، وهى قد تفعل هذا من خلال قدر من الضرائب التصاعدية، ومن خلال إنفاق للمصروفات هدفه الوصول إلى الفقير. وكثيرا ما تعد الحكومات برامج خاصة بالفاقة للاطمئنان إلى أن فى وسع الفقراء أن يستهلكوا حداً أدنى من سلع «جديرة» معينة مثل المواد الغذائية أو المأوى)[١٦].

ولهذا أصبحت أهداف الدولة ليست قاصرة (كما يبين الفكر الكلاسيكى) على المحافظة على الأمن والنظام، ولكن هدفها علاج التقلبات وتحقيق العمالة وفق برامج استثمارية، وتخطيط وتوزيع الدخل يقلل من عدم المساواة ويحقق العدالة الاجتماعية.

(١٦) تقرير عن التنمية فى العالم سنة ١٩٨٨ ص ٦١-٦٦ البنك الدولى مطابع الأهرام التجارية.

وقد نتج عن ازدياد نشاط الدولة وتعدد أوجهه، أن اتسع نطاق علم المالية العامة فأصبح أداة طيعة فى يد الدولة، لتحقيق أهدافها، ولم يعد دوره قاصراً على تغطية نفقات الدولة وتوزيع العبء بين المواطنين، ولكن أصبحت مهمته إلى جانب ذلك التدخل والمساهمة فى تحقيق الأهداف الجديدة.

يقول مسجريف: (فى اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية اليوم أكثر من ٢٥٪ من الناتج الكلى يشترى من ميزانية الدولة وثلث الدخل الكلى يجمع فى ضرائب. ورغم ضخامة النسبة فإنها أقل من أوروبا الغربية حيث حصة الدولة الاقتصادية من النشاط الاقتصادى أكبر... وتلعب المشروعات العامة دوراً كبيراً فى أوروبا الغربية برغم أنها محدودة الأهمية فى أمريكا. والاقتصاد الرأسمالى الجديد هو نظام خليط من القطاع العام والقطاع الخاص التى تتقاطع قوتهما فى شكل تكاملى. والنظام الاقتصادى يمكن النظر إليه لا على أساس أنه عام ولا على أساس أنه خاص بل خليط من القطاعين)[١٧].

وتعريف المالية العامة فى نظام القطاع العام هو:

(العلم الذى يدرس نشاط الاقتصاد العام أو بمعنى آخر: بأنها العلم الذى يهتم بدراسة المبادىء التى تحكم نشاط الدولة ووسائلها لإشباع الحاجات العامة، وآثار هذا النشاط على الاقتصاد القومى).

تجربة القطاع العام فى مصر:

لقد ظهر هذا القطاع فى الستينيات بعد تبنى النظام الاشتراكى فى مصر، وظل حتى الآن. ولم تفلح سياسة الانفتاح فى تغيير هذا النمط الذى يعتبر حقيقة من المظاهر الرئيسية للركود والتخلف الاقتصادى.

وقد احتاج هذا القطاع إلى شبكة معقدة من الوزارات والمؤسسات والأجهزة والهيئات والمصالح والإدارات منها:

٣٣ وزارة تغطى كافة القطاعات والأنشطة، ٧٤ جهازاً أو إدارة أو مصلحة حكومية، ٦٧ هيئة عامة خدمية، ٥١ هيئة عامة اقتصادية، ٢٣٤ وحدة وإدارة تابعة للمحليات وتضم هذه الشبكة حوالى ٤ مليون موظف أكثر من ١/٣ القوة العاملة، وشبكة ضخمة من المنشآت تصل إلى ٤٠٠ منشأة، منها الربع فى قطاع الصناعة

(17) R.A. Musgrave, P.B. Musgrave Op. Cit. pp. 4.

وحده. وتضم حوالى ١,٣ مليون من العاملين، وتبلغ قيمة أصولها أكثر من مائة مليار جنيه، وتشرف عليها حوالى ٣٠ هيئة عامة تابعة للوزارات القطاعية المختلفة. هذا فضلا عن قيام الحكومة بتسويق الحاصلات الزراعية الرئيسية بأسعار تحددها ولا علاقة لها بأسعار السوق وهو دون غيره المخصص بإمداد القطاع الزراعى بالائتمان والبذور والسماد والكيمائيات والآلات الزراعية[١٨].

ويمثل القطاع العام ١٠٠٪ من تجارة الجملة فى السلع الرئيسية و١٠٠٪ من أعمال التأمين و٩٠٪ من أعمال المصارف وأغلب قطاع المقاولات والمواصلات.

وقد مثل القطاع العام ٧٥٪ من جملة الاستثمارات فى الخطة ١٩٨٢/١٩٨٧م. كما مثل ٨٦٪ من حجم الصادرات، وأكبر حصة منها للبترول.

وتمثل شركات القطاع العام ٣٠٪ من إجمالى الناتج القومى و٧٠٪ من الناتج الصناعى.

ويرى البعض أنه إذا حللنا رقم حجم الاستثمارات ونظرنا إليه بدقة – بعد استبعاد الاستثمارات فى شركات البترول والجهاز المصرفى وقطاع النقل البحرى وقناة السويس – نجد العائد يقل عن ١٪[١٩].

ولقد استخدم البنك الدولى فى دراسة لصناعة المصرية طريقة معروفة باسم التكلفة الحقيقية للموارد Domestic Resource Cost Method على مائتى شركة عامة، وانتهى إلى أن القيمة المضافة فى نسبة كبيرة من هذه الشركات إما شديدة الانخفاض أو سلبية[٢٠].

وللجهاز المركزى للمحاسبات تقدير آخر فى الجدول التالى، حيث يوضح أن جملة إيرادات هيئات القطاع العام عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ من حصتها فى أرباح الشركات التابعة ومقابل الاشراف والإدارة نحو ٣٤٨,٥ مليون جنيه بنسبة

---

(١٨) مدى تطور العلاقة بين إرادة الدولة وإدارة المنشأة. د / عبدالعزيز الشربينى ص ٤٠٣ المؤتمر الخامس والعشرون لجامعة خريجى المعهد القومى للإدارة العليا. نوفمبر سنة ١٩٨٩م.

(١٩) القطاع الخاص والتنمية د. فؤاد سلطان ص ١١٤ المؤتمر السنوى لجماعة خريجى المعهد القومى للإدارة العليا سنة ١٩٨٧. والواقع الفعلى لشركات القطاع العام د. حسنى حافظ عبدالرحمن أهرام ١٩٩٠/٦/١٥

(٢٠) الأهرام الاقتصادى ١٩٨٩/٢/٢٧ عرض تقرير ندوة صندوق النقد العربى بمشاركة صندوق النقد الدولى فى ديسمبر سنة ١٩٨٨م.

إجمالية نحو ٦٪ من جملة استثمارات تلك الهيئات[٢١] والبالغ قدره ٥٦٣٨,٠ مليون جنيه. ويوضح ذلك البيان التالى:

القطـــــاع	الاستثمارات المالية	الحصة فى ارباح الشركات	خدمة الإشراف	جملة العائد	النسبة
قطاع الزراعة والري	٥١٣٩٥.	١٤٧٩٧	١٤٣١	١٦٢٢٨	٣٪
قطاع الصناعة	٢٦٥٩٨٢١	١١٩٢٣٤	١٨٦.١	١٣٧٨٣٥	٥٪
قطاع الكهرباء والطاقة	١.٨.٣٥	٢٢.١	٢٤٣	٢٤٤٤	٢٪
قطاع النقل والمواصلات	٣١١٧٦٦	٢٧٩٥٥	١١٥.١	٣٩٤٥٦	١٣٪
قطاع التموين والتجارة	٢٢١٦٦٣	٢٩٥١٥	٤١٤٥	٣٣٦٦.	١٥٪
قطاع المال والاقتصاد	١٩٥٧٩٩	٤٧.٤٨	٦٦٧٥	٥٣٧٢٣	٢٧٪
قطاع الإسكان والتشييد	٩٩٣٥١.	١٨٣٣٩	١٧٥٩	٢..٩٨	٢٪
قطاع الخدمات الصحية	١٨٧٩١٣	٩٣٤٧	٩٣.	١.٢٧٧	٥٪
قطاع الثقافة والإعلام	٤١٥ ٨	١٤٥٤	٢..	١٦٥٤	٤٠٪
قطاع السياحة والطيران	١٢٤٥٨٧	٢٣٣٩٥	٣٣٥٨	٢٦٧٥٣	٢١٪
قطاع الدفاع والأمن والعدالة	٣١٦٨٦٦	٥٩٢٧	٤٥٣	٦٣٨.	٢٪
	٥٦٣٨,٠٦٨	٣٩٩,٢١٢	٤٩,٢٩٦	٣٤٨,٥٠٨	٦٪

(٢١) تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن حساب ختامى هيئات القطاع العام عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ ص ٢٥.

ويتضح من هذا البيان أن العائد المحقق من الاستثمارات المالية لكل من قطاع الزراعة والرى وقطاع الصناعة وقطاع الكهرباء وقطاع الإسكان وقطاع الخدمات الصحية وقطاع الدفاع والبالغ جملة استثماراتها المالية ٤٧٨٠,٠٩٥ مليون جنيه بنسبة ٨٥٪ من جملة استثمارات هيئات القطاع العام تراوحت نسبته بين ٢٪، ٥٪.

وتقدر إحدى الدراسات أن معدل النمو فى إنتاج القطاع العام (غالبا باستبعاد البترول وقناة السويس) خلال الفترة ١٩٧٥/١٩٨٥ بالأسعار الثابتة لم يزد عن ٣٪ سنويا وأن العائد على المال المستمر قد انخفض من ٧,٥٪ فى سنة ١٩٧٥ إلى ٤,٨٪ فى سنة ١٩٨٥ وأن الطاقة المعطلة فى هذا القطاع قد بلغت نحو ٢٥٪ من إجمالى الطاقة المتاحة فى أوائل أو منتصف الثمانينات. وذلك من دراسة أوضاع ١٥ شركة قطاع عام. وقدر حجم المخزون من المنتجات النهائية فى شركات الصناعة بحوالى ٣٦٪ من الإنتاج بسعر التكلفة.

وقد لوحظ انخفاض نسبة رأس المال الذاتى إلى جملة الأموال المستثمرة فى القطاع العام ككل حتى بلغت ٢٨٪ كما بلغت نسبة المديونية الكلية ٢٥٠٪ على مستوى القطاع العام[٢٢].

وقد ساهمت شركات القطاع العام فى المشروعات المشتركة رغم وجود طاقة عاطلة عند بعضها وتراكم حجم المديونية، ولم تحصل على عائد يتجاوز ٢,٥٪ سنة ١٩٨٥ حسب تقدير الجهاز المركزى للمحاسبات.

---

(٢٢) مركز البحوث والدراسات التجارية- تجرة القاهرة سنة ١٩٨٦ ص ١٢، ٥١، ٥٢، ٥٤.

ويبين الجدول التالي البيانات الأساسية عن القطاع العام الخمس سنوات المنتهية ٨١ ٨٢ ٨٥ ١٩٨٦[٢٣]:

القيمة بالمليون جنيه

البيانات	٨٢-٨١	٨٣-٨٢	٨٤-٨٣	٨٥-٨٤	٨٦-٨٥
عدد الشركات	٣٩٣	٣٩٣	٣٩١	٣٩٣	٣٩٣
رأس المال	٤٥٧٩	٥٢.٧	٥٨٢.	٦١٣.	٧٢.٨
قاعدة الملكية (بعد خصم العجز المرحل)	١٢٢٢٦	١٤.٨.	١٥٩٦٠	١٧٣٧١	٢.٥٣٢
إجمالي الأموال المستثمرة	٢٧٩.٦	٤٤٥٥.	٥٢٢٤٨	٦.٢٥٢	٧٣١٩٧
أصول ثابتة	٧٣١٩	٩.٦٩	١.٦٨٩	١١٥.٨	١٤٥١.
إيرادات النشاط الجاري	١٥٦١٢	١٧٢٤٩	١٩٦٩٣	٢٢١.٣	٢٥٢٩٦
القيمة المضافة	٤٣٨.	٤٩٦٤	٥٧٣.	٦٨.٧	٧٨٢٢
الأجور	١٩٨٦	٢٢٦٤	٢٦٨٤	٣٠٩٣	٣٣٦٦
الفوائد	٩٥١	١١٨٦	١٥٢.	١٨٢٩	٢٣٩٦
الفائض القابل للتوزيع (قبل خصم الضريبة)	١٣٣٥	١٤٨٩	١٦٣٦	١٧٧٤	١٨٣٧
فائض الحكومة	٥٨٤	٦٤٨	٦٥.	٧١٥	٧٣٩
خسائر العام	٢١٧	٢٧٤	٢٩٧	١.٨	٢٩١
عدد الشركات الخاسرة	٩٢	٨٨	٨.	٧٧	٨.
إجمالي الخسائر المرحلة	٤٩١	٧٣٢	١.٨.	١١٩٣	١٤٢٤

(٢٣) مستقبل القطاع العام والتنمية مهندس محمد عبدالوهاب ص ٣٣.
جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العامة لكتاب الحادي والعشرون (الإدارة وتحديات التنمية).

ولم تزد نسبة القطاع الخاص عن ربع الاستثمار القومى من الستينيات حتى التسعينات. ويبين الجدول التالى المتوسط السنوى للاستخدامات الاستثمارية فى المراحل الزمنية الأربعة موزعاً بين القطاعين العام والخاص[٢٤]:

(القيمة بالمليون جنيه)

المرحلة	القطاع العام		القطاع الخاص		الإجمالي
	قيمة	٪	قيمة	٪	
٦٤/٦٥ - ١٩٦٦/٦٥	٣.٤٣.٨	٩٣.٤	٢٤.١	٦,٦	٣٦٧.٩
٦٦/٦٧ - ١٩٧٣	٣٢٢.٢	٨٩.٥	٣٧.٧	١٠,٥	٣٥٩.٩
١٩٧٤ - ٨١/ ١٩٨٢	٢.٢٥.٩	٨١.٥	٤٦..٦	١٨,٥	٢٤٨٦.٥
٨٢/٨٣ - ١٩٨٦/٨٧	٥٣.٩.٥	٧٤.٨	١٧٨٩.٩	٢٥,٢	٧.٩٩.٤
مستهدف					
٨٧/٨٨ - ١٩٩٢/٩٣	٥٥٦٣.٣	٦٠,٧	٣٦....	٣٩,٣	٩١٦٣.٣

يتضح من هذا الجدول مدى تطور القطاع العام فى مصر وتزايده وقد كان لا يزيد عن ٢٦٪ سنة ١٩٦١/١٩٦٢. أى قبل التأميم مباشرة ليصل إلى ٩٣,٤٪ سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥ ثم ٧٤,٨٪ سنة ١٩٨٢ ١٩٨٦. وواكب هذا تزايد خسائر القطاع العام كما يتبين فى الجدول السابق.

---

(٢٤)تقرير مجلس الشورى عن سياسات الاستثمار سنة ١٩٨٥ ص ٥١. الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطة عامها الأول ص ٢٧٢، ص ٣١. سنة ٨٩/١٩٩٠م.